عنوان البحث: **العلم والعلماء في العصر المملوكي: المدارس والمكتبات أنموذجًا"**

الباحث: **م.م. رقية يحيى إبراهيم**

مكان العمل: **جامعة تكريت / كلية الاداب**

الإيميل: **r.yahya@tu.edu.iq**

تاريخ النشر: **جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025**

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل النشاط العلمي في العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م)، بالتركيز على العلم والعلماء وما اضطلعوا به من دور في تنشيط الحركة الفكرية والعلمية. ويستعرض البحث المؤسسات التعليمية مثل: المدارس النظامية والزوايا، إلى جانب المكتبات التي انتشرت في القاهرة ودمشق، والتي كانت رافدا أساسا لحفظ التراث ونشر المعرفة بين الأجيال. ويبين البحث أن الدولة المملوكية قد أولت اهتماما بالغا بالعلماء ورعتهم ماديا ومعنويا، مما أسهم في نهضة العلوم الدينية واللغوية والطبيعية والطبية والفلكية. وتكمن أهمية هذا البحث في إظهار كيف أسهمت هذه المؤسسات في ترسيخ استمرارية الحضارة الإسلامية، وجعلت من القاهرة ودمشق مركزين علميين بارزين في المشرق الإسلامي، وأداة لنقل المعارف إلى العصور اللاحقة، الأمر الذي يثبت أن العصر المملوكي كان حلقة محورية في تاريخ الفكر الإسلامي.

الكلمات المفتاحية : العصر المملوكي، العلم، العلماء، المدارس النظامية، المكتبات .

Search title: **Science and Scholars in the Mamluk Era: Schools and Libraries as a Model**

Researcher: **Asst. Lect. Ruqaya Yahya Ibrahim**

Workplace: **Tikrit University/College of Arts**

Email: **r.yahya@tu.edu.iq**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

This research investigates the scientific and intellectual activity during the Mamluk era (648–923 AH / 1250–1517 AD), focusing on the pivotal role of scholars in advancing knowledge and shaping cultural life. The study examines educational institutions, such as madrasas and religious establishments, alongside the development of libraries in Cairo and Damascus, which functioned as essential centers for the preservation and transmission of Islamic heritage. The findings reveal that the Mamluk state provided strong support to scholars through both financial and moral patronage, leading to significant progress in religious, linguistic, medical, and astronomical sciences. The significance of this study lies in demonstrating how these institutions ensured the continuity of Islamic civilization, establishing Cairo and Damascus as major intellectual hubs in the Islamic East, and facilitating the transfer of knowledge to subsequent generations. Thus, the Mamluk era can be regarded as a crucial link in the chain of Islamic intellectual history.

Keywords: Mamluk era, science, scholars, madrasas, libraries.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يعد العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م) من المراحل التاريخية المميزة في المشرق الإسلامي، إذ استطاع المماليك أن يؤسسوا دولة قوية امتدت لنحو قرنين ونصف، كان لها أثر بالغ في الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان الجانب العسكري هو السمة الأبرز في نشأة هذه الدولة وصعودها، فإن الوجه العلمي والفكري قد شكل إحدى ركائزها الأساسية التي منحتها شرعية البقاء والاستمرار. فقد ارتبطت الدولة المملوكية بالحياة العلمية ارتباطا وثيقا، إذ أدرك سلاطينها وأمراؤها أن رعاية العلماء وإنشاء المؤسسات التعليمية والمكتبات يمثل وسيلة لترسيخ الحكم، ورافعة لنهضة الأمة، وضمانا لاستمرارية الحضارة الإسلامية.

لقد شهدت تلك الحقبة ازدهارا علميا غير مسبوق، إذ انتشرت المدارس النظامية في القاهرة ودمشق وسائر مدن الشام ومصر، وأسهمت في تخريج العلماء والفقهاء والمحدثين والأدباء، فضلا عن ازدهار المكتبات التي جمعت أمهات الكتب والمصنفات في مختلف العلوم، فكانت مركزا لحفظ التراث ونشره. وتنوعت اهتمامات العلماء في هذا العصر، فشملت العلوم الدينية مثل: التفسير والحديث والفقه، والعلوم اللغوية والأدبية، فضلا عن العلوم الطبيعية والطبية والفلكية والرياضية.

ويأتي هذا البحث ليلقي الضوء على العلم والعلماء في العصر المملوكي بدراسة أنموذجين بارزين هما :المدارس النظامية بوصفها مؤسسات تعليمية رائدة، والمكتبات بوصفها خزائن علمية وثقافية. ويسعى البحث إلى إبراز مكانة العلماء ودورهم في تنشيط الحركة العلمية والفكرية، وإلى بيان كيف أسهمت هذه المؤسسات في تكوين مراكز إشعاع معرفي في القاهرة ودمشق، جعلت منهما محورا أساسا في الحياة الفكرية للعالم الإسلامي.

وسيعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، القائم على جمع المادة من المصادر الأصلية مثل: "النجوم الزاهرة" لابن تغري بردي (874هـ/1469م)، و"المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" للمقريزي (845هـ/1441م)، ثم إخضاعها للتحليل والمقارنة، مع الافادة من الدراسات الحديثة التي تناولت الحياة العلمية في العصر المملوكي.

أما الدراسات السابقة فتطرقت إلى الموضوع من زوايا مختلفة، مثل: الدراسات التي اهتمت بالمدارس المملوكية أو بتراجم العلماء، لكنها لم تعالج بشكل متكامل العلاقة التفاعلية بين العلماء والمؤسسات التعليمية، وهو ما يسعى البحث إلى استكماله.

واشتمل البحث على المبحث الأول : العلماء ودورهم في اثراء النشاط العلمي الذي ضم المطلب الأول تعدد الوظائف والمطلب الثاني الكراسي العلمية ودلالتها والمطلب الثالث دور الأوقاف في استقرار دور العلماء والمطلب الرابع الاستقلال المالي للعلماء والمطلب الأخير العلاقة بين العلماء والسلطة المملوكية، اما المبحث الثاني المدارس في العصر المملوكي وضم شرحا مفصلا عن المدارس ومساهمتها في العصر المملوكي ، والمبحث الثالث المكتبات العلمية والوقفية ، وضم أولا المكتبات العلمية وتأسيسها ، وثانيا خزائن الكتب في القاهرة ودمشق .

المبحث الأول: العلماء ودورهم في إثراء النشاط العلمي

شهد العصر المملوكي (648–923هـ / 1250–1517م) نشاطا علميا ملحوظا، على الرغم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة، وقد برز العلماء في هذا السياق كقادة للمعرفة وحملة لمشعل النهضة الفكرية، فقد أدوا دورا مركزيا في الحفاظ على الهوية الحضارية الإسلامية، وتطوير العلوم الشرعية والعقلية، وذلك بالإنتاج الغزير في ميادين الفقه، والتفسير، والحديث، والتاريخ، فضلا عن الطب والفلك والهندسة.

امتازت الحياة العلمية في هذا العصر بتعدد المؤسسات التي احتضنت العلماء، مثل: المساجد والمدارس والمدارس الوقفية، والتي مثلت مراكز إشعاع علمي في القاهرة ودمشق وغيرها، فضلا عن أن الدولة المملوكية، على الرغم من طابعها العسكري، دعمت العلماء في بعض الحقب، ووفرت لهم بيئة مؤاتية للبحث والتدريس، مما سمح بتراكم معرفي واضح وتداول واسع للكتب والمخطوطات (الحجي، 1992، ص68؛ عبد الحليم، 2005، ص78).

وتنوعت وظائف العلماء في العصر المملوكي وتداخلت بصورة لافتة، إذ لم يقتصر دورهم على التعليم فقط، بل شغلوا عدة مناصب مثل: القضاء، وللإفتاء، والحسبة؛ (وهي ولاية تعنى بضبط الأسواق، وصيانة الآداب العامة، والإشراف على المعاملات والموازين)(الماوردي، 1989، ص 79). وقد أدى هذا التعدد الوظيفي إلى بلورة شخصية العالم بوصفه فاعلا معرفيا واجتماعيا في آن واحد، يمتلك تأثيرا مباشرا في مختلف جوانب الحياة اليومية.

وكانت التولية على الكراسي التدريسية في المدارس الكبرى بمثابة تكليف علمي رسمي، واعتراف اجتماعي برأسماله الرمزي والعلمي، إذ أضحت تلك المناصب رمزا للوجاهة العلمية ومصدرا للنفوذ الثقافي. وأسهم نظام الأوقاف في توفير تمويل مستدام لتلك المناصب، مما مكن العلماء من التفرغ للبحث والتأليف، وأتاح لهم بيئة مستقرة للإنتاج العلمي (القلقشندي، 1987، ج1، ص23).

اولا: تعدد الوظائف:

لم يكن العالم في العصر المملوكي محصورا في مهمة التدريس أو التعليم فحسب، بل انخرط في وظائف متنوعة جعلته حاضرا في صميم الحياة اليومية.

والقضاء كان منصبا يسند عادة إلى كبار العلماء؛ لما له من خطورة في الفصل بين الخصومات وإقامة العدل الشرعي، وبهذا الدور صار العالم حاميا للنظام القضائي ومرجعا للحقوق (ابن تغري بردي، 1992، ج6، ص 188).

والإفتاء وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن القضاء، إذ كان العالم يقدم من خلالها حلولا شرعية للنوازل والقضايا المستجدة، الأمر الذي جعله صلة وصل بين النصوص الشرعية وواقع الناس (ابن حجر العسقلاني، 1993، ج1، ص 75).

ثانيا: الكراسي العلمية ودلالتها

من أبرز وجوه المكانة التي حازها العلماء هي التولية على الكراسي العلمية في المدارس الكبرى بالقاهرة ودمشق ، هذه الكراسي لم تكن مجرد مقاعد تدريس، بل رموزا للمكانة الاجتماعية والعلمية؛ فالجلوس على كرسي التدريس في مدرسة مشهورة مثل: المدرسة الظاهرية (النعيمي، 1990، ج2، ص 6). كان بمثابة شهادة علنية ببلوغ العالم مرتبة رفيعة، الكرسي نفسه كان وسيلة لبث الهيبة العلمية؛ لأنه يضع العالم في موضع من يعلم ويقود طلابا آخرين، فينظر إليه على أنه صاحب سلطة معرفية معترف بها رسميا (القلقشندي، 1987، ج1، ص 23).

ثالثا: دور الأوقاف في استقرار دور العلماء

أدركت الدولة المملوكية أن استقرار الحياة العلمية لا يمكن أن يتحقق من دون وجود تمويل دائم يضمن استمرار عمل العلماء وتفرغهم. ولهذا اعتمدت بشكل أساس على نظام الأوقاف، إذ وقفت العقارات والدكاكين والأراضي الزراعية؛ لتأمين رواتب المدرسين، والإنفاق على المدارس، وتوفير الكتب والمستلزمات للطلاب.

وقد وصف ابن إياس هذا الدور فقال: **"وكانت الأوقاف في ذلك العصر سببا في دوام التدريس وانتظام رواتب العلماء، إذ كانت مرتباتهم تأتي من ريعها لا من بيت المال"** (ابن إياس، 1984، ج2، ص 121).

مما يعني أن العلماء لم يكونوا مرتبطين بتقلبات خزينة الدولة أو الأزمات المالية التي قد تطرأ، بل تمتعوا باستقلال نسبي أتاح لهم التفرغ للتعليم والتأليف.

ومن جهة أخرى، مثلت الأوقاف بيئة مؤسسية مستقرة، إذ ضمنت استمرار عمل المدارس عبر أجيال متعاقبة. فحتى مع تغير الحكام أو الأوضاع السياسية، بقيت موارد الوقف تصرف على المدارس،

مما حافظ على استمرارية الحركة العلمية، وأكد المقريزي في حديثه عن الأوقاف التعليمية أن: "**الأوقاف التي رتبها الملوك والسلاطين للمدارس كانت سببا في دوام شعلة العلم متقدة في القاهرة ودمشق، ولم تنقطع الوظائف عن العلماء بتغير الدول**" (المقريزي، 1998، ج3، ص 55).

رابعا: الاستقلال المالي للعلماء

أمن نظام الوقف موردا منتظما لأهل العلم، فخفف تبعيتهم المباشرة لهزات السلطة المركزية، ومنحهم مقدارا من الاستقلال المعيشي يسمح بالتفرغ للتدريس والبحث والتأليف. وتفيد أخبار العصر بأن الرواتب والمخصصات جرت "من ريع الأوقاف" لا من خزينة السلطان، مما عزز مكانة العالم وهيبته المعرفية، وأتاح له أداء وظيفة النقد والوعظ والإرشاد دون خشية انقطاع الرزق عند تغير السلطان أو نوابه (ابن إياس، 1984،ص32).

وفرت الأوقاف عنصر "الديمومة المؤسسية": فحتى إذا تبدلت الأوضاع وتغير الولاة، يظل الوقف ينفق على المدارس والخزائن، مما ضمن تواصل السلسلة التعليمية وتراكم الخبرة بين الأجيال. وتظهر هذه الديمومة بجلاء في المدارس الكبرى والمكتبات الوقفية (مثل: الظاهرية بدمشق) التي واصلت أداء وظائفها التعليمية وحفظ المخطوطات بفضل صكوك الوقف وشروط الواقفين (النعيمي، 1990،ج1،ص53).

وأسس الوقف "اقتصاد العلم" في الدولة المملوكية، فوحد مصادر التمويل، وفصلها عن تقلبات السياسة، وأمن للعلماء رواتب منتظمة تتيح التفرغ للبحث والتأليف، وضمن استمرار المدارس والمكتبات جيلا بعد جيل عبر ريوع ثابتة وشروط واقفية محكمة (ابن إياس، 1984،ج1،ص45؛ القلقشندي، 1987؛ المقريزي، 1998،ج3، ص72).

خامسا: العلاقة بين العلماء والسلطة المملوكية

احتاجت السلطنة المملوكية إلى "غطاء شرعي" يثبت سلطانها ويقنع الرعية بعدالة قراراتها، فكان العلماء عنوان الشرعية ومصدرها: تقرأ أسماؤهم في وثائق التولية، وتستفتى آراؤهم في القضايا الكبرى—من إعلان الجهاد إلى تدبير النوازل العامة—وتتصدر فتاواهم الخطاب الرسمي للدولة في المحافل والمساجد. وهكذا صار "رأس المال الرمزي" للعلماء جزءا من معادلة الحكم، ووسيلة لإضفاء الشرعية على السلطة (ابن تغري بردي، 1992،ج1،ص54)

وأدى العلماء دور الوساطة بين الحاكم والرعية: يرفعون المظالم، ويلينون المواقف في الأزمات، ويصلحون بين الأطراف المتخاصمة، ويشيرون على السلطان في سياسات التسعير والضرائب والأوقاف. وقد حفظت المصادر أخبار شفاعات ومراجعات لأهل العلم في أوقات الشدة—منها تخفيف مكوس أو رفع

مظلمة—بما جعلهم صمام أمان اجتماعي يقارب بين "شرعة النص" وضرورات الواقع (ابن إياس، 1984،ص42؛ السخاوي، 1992،ج3،ص63).

وتجلى تأثير العلماء عمليا في المنبر والفتوى: فالخطب الموحدة في الجوامع الجامعة تعكس "السياسة الشرعية" للدولة، والفتاوى تضبط سلوك السلطة والرعية معا، والوعظ يهذب المجال العام ويرسخ التصورات الجماعية عن العدالة والحق والواجب. وبذلك تكون حقل تواصلي منظم بين الحكم والمجتمع، تصوغه أقلام العلماء وألسنتهم، ويعد العز بن عبدالسلام من ابرز العلماء الذين تجلت فيهم قوة الكلمة واستقلال الموقف تجاه السلطة المملوكية اذا لقب (سلطان العلماء) لجراته في قول الحق ومواجهة السلاطين، اذ تجلى موقفه من تمويل الجهاد ضد التتار اذ رفض ذلك الامر وطلب ان ينفق السلاطين من أموالهم أولا (ابن حجر العسقلاني، 1993؛ السيوطي، 2003،ج3،ص42).

وبلغ التأليف في العصر المملوكي ذروة معتبرة في الفقه والحديث والتفسير واللغة والتاريخ، مع استمرار حضور العلوم العقلية والطبيعية. ويكفي أن نذكر طبقات من الأعلام: ابن حجر العسقلاني في الحديث، والسيوطي في علوم القرآن واللغة والتاريخ، والقلقشندي في الدواوين والإنشاء، إلى جانب علماء الفلك والرياضيات في الشام ومصر ممن طوروا أدوات الرصد والحساب (ابن حجر العسقلاني، 1993؛ ج2، ص43) هذا التنوع يعكس "اقتصاد معرفة" نشيطا ارتبط بالبنية المؤسسية للمدارس والأوقاف.

وكانت الخزائن الوقفية—ومن أشهرها الظاهرية بدمشق—مستودعات العلم ومشحونة بالكتب النفيسة، مفتوحة للنسخ والمطالعة والبحث. وأتاحت هذه المكتبات للعلماء والطلبة مصادر أصلية محفوظة ومفهرسة، ووفرت شروط العمل العلمي: مكانا، ووقتا، ومواد، وحماية للنسخ. لذا ربط ازدهار التصنيف والاختصار والشروح بوجود خزائن منظمة ينفق عليها الوقف (النعيمي، 1990،ج2،ص42).

المبحث الثاني: المدارس في العصر المملوكي

حظيت المدارس في العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م) بعناية فائقة، إذ مثلت الأداة المؤسسية الرئيسة لنشر العلم وترسيخ مكانة العلماء. وقد عدت المدارس المملوكية استمرارا للنظام التعليمي الذي بدأ مع المدرسة النظامية في العهد السلجوقي، غير أن المماليك عملوا على توسيع نطاقها وتطوير مناهجها وربطها بالأوقاف؛ لضمان استمراريتها. فغدت القاهرة ودمشق في ظلهم من أبرز الحواضر العلمية في العالم الإسلامي، إذ ازدحمت بالمدارس الكبرى والزوايا والخوانق (المقريزي، 1998، ج4، ص200).

وتأسست المدارس المملوكية لتكون مراكز للعلم والفقه، وتكريسا لشرعية الحكم عبر دعم العلماء والفقهاء. وذكر المقريزي أن المماليك شيدوا عشرات المدارس في القاهرة وحدها، بحيث لم تخل حارة من مدرسة أو زاوية، وكانت هذه المؤسسات بمثابة منارات علمية مفتوحة للطلاب والدارسين (المواعظ

والاعتبار، ج4، ص201). وأشار ابن خلدون في المقدمة إلى أن المدارس النظامية أصبحت في العصر المملوكي "معاهد للعلم الرسمي" ، إذ يجلس على كراسيها كبار العلماء ويقر لهم السلطان بالرئاسة العلمية (ابن خلدون، 2004، ص233).

لقد ورث المماليك نظام المدارس عن الدولة الأيوبية، غير أنهم أولوه عناية خاصة، فجعلوا من القاهرة ودمشق مركزين بارزين للحياة العلمية في العالم الإسلامي. فمع بداية دولتهم سنة 648هـ/1250م، أدرك المماليك أن رعاية التعليم والإنفاق على المدارس سبيل لترسيخ شرعيتهم السياسية والدينية، لذا شرع السلاطين والأمراء في بناء المدارس النظامية في كل حي تقريبا، وربطوها بالأوقاف لتأمين مواردها (المقريزي، 1998، ج4، ص200).

وذكر ابن خلدون أن المدارس في العصر المملوكي تحولت إلى "معاهد رسمية للعلم" إذ يجلس على كراسيها كبار العلماء المعترف بهم من الدولة، وأضحت مجالا لتوريث الهيبة العلمية والاجتماعية (ابن خلدون، 2004، ص233). أما النعيمي في الدارس في تاريخ المدارس فوصف مدارس دمشق بأنها بلغت حدا كبيرا من الكثرة والانتظام، حتى صارت مظهرا من مظاهر العمران الفكري في الشام (النعيمي، 1990، ج1، ص112).

ومع تعاقب العصور المملوكية (البحرية ثم البرجية)، تطور بناء المدارس وتوسعت مناهجها. ففي عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (ت. 741هـ/1341م) ازدهرت الحركة التعليمية بشكل ملحوظ، إذ شيد الناصرية وجعلها مركزا لتدريس المذاهب الأربعة، وأوقف لها مكتبة نفيسة (المقريزي، 1998، ج4، ص201). وفي القرن التاسع للهجرة، كثرت المدارس الكبرى مثل: الأشرفية والجقمقية، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالأوقاف التي ضمنت استمرارها، حتى أصبحت القاهرة ودمشق تضاهيان بغداد في عصرها الذهبي (السيوطي، 2003، ج1، ص322).

لقد شكلت المدارس الكبرى في العصر المملوكي مراكز إشعاع معرفي، تجاوزت وظيفتها حدود التعليم إلى أن أصبحت مؤسسات اجتماعية وسياسية، تظهر مكانة السلطان أو الأمير وتمنح الشرعية لحكمه. وقد أنشئت في القاهرة ودمشق مدارس ضخمة ارتبطت بأسماء السلاطين والأمراء، وترافقت غالبا مع مكتبات وقفية وأوقاف مالية سخية، مما جعلها قادرة على الاستمرار في أداء رسالتها لقرون طويلة.

وتعد المدرسة الظاهرية من أهم المعالم العلمية في العصر المملوكي ببلاد الشام، وقد أنشأها السلطان الظاهر بيبرس البندقداري سنة (676هـ/1277م) بدمشق. واختار السلطان أن تبنى المدرسة بجوار ضريحه ليجعل منها مشروعا يجمع بين الوقف الديني والعلمي، بحيث تكون مركزا للتدريس من جهة، ومكانا لدفنه من جهة أخرى، مما عبر عن رغبة المماليك في ربط سلطتهم السياسية بالشرعية الدينية والعلمية (ابن شداد، 1991، ج2، ص145).

وكانت المدرسة الظاهرية مؤسسة تعليمية متكاملة، ضمت قاعات للتدريس مخصصة للمذاهب الفقهية الأربعة، وذلك تأكيدا على سياسة المماليك في رعاية جميع الاتجاهات الفقهية لإرضاء العلماء والفقهاء على اختلاف مذاهبهم. وقد أوقف السلطان الظاهر بيبرس لها موارد مالية ضخمة، وألحق بها مكتبة وقفية نفيسة. وذكر ابن كثير أن بيبرس "أوقف لها أوقافا عظيمة، وجعلها للفقهاء على المذاهب الأربعة" (البداية والنهاية، 1988، ج13، ص333).

وامتازت المدرسة الظاهرية بخزانة كتب ضخمة، وصفها النعيمي بأنها "خزانة كتب عظيمة تعرف بالظاهرية" تحوي نفائس المصنفات في الفقه والحديث واللغة والعلوم العقلية (الدارس في تاريخ المدارس، 1990، ج2، ص6). وأكد المقريزي أن الظاهرية صارت "من أعظم خزائن الكتب في الشام" لما اشتملت عليه من كتب نادرة أوقفها بيبرس عليها (المواعظ والاعتبار، 1998، ج4، ص274). هذه المكتبة لم تكن مجرد مخزن للكتب، بل فضاء للطلاب والباحثين للقراءة والنسخ وتبادل المعارف، مما أسهم في تكوين بيئة علمية نابضة في دمشق.

وعد الذهبي المدرسة الظاهرية من كبريات مدارس دمشق التي أصبحت مقصدا للعلماء والطلاب من مختلف أنحاء المشرق، وأسهمت في انتشار الفقه وعلوم الحديث بين أجيال متعاقبة (تاريخ الإسلام، 2003، ج52، ص271). وأشار السيوطي في حسن المحاضرة إلى أن المدارس الكبرى في العصر المملوكي، ومنها الظاهرية، كانت بمثابة مراكز لتخريج العلماء وتكوين النخب العلمية التي تولت التدريس والقضاء والخطابة (السيوطي، 2003، ج1، ص323).

وأحد أبرز ما يميز المدرسة الظاهرية هو استمرارية مكتبتها الوقفية عبر العصور. فقد ظلت المكتبة حية وفعالة لقرون، حتى أصبحت في العصر الحديث نواة لمكتبة عامة كبرى تعرف اليوم باسم مكتبة الأسد الوطنية في دمشق. مما يجعل الظاهرية مثالا فريدا على المؤسسات التعليمية المملوكية التي حافظت على حضورها العلمي حتى العصور الحديثة.

وتعد المدرسة الناصرية من كبريات المدارس المملوكية في القاهرة، وقد أنشأها السلطان الناصر محمد بن قلاوون (ت. 741هـ/1341م) أحد أعظم سلاطين المماليك البحرية وأكثرهم اهتماما بالعلم والعلماء. فقد أراد الناصر بتأسيسها أن يجعلها مركزا علميا ودينيا بارزا، وأن يخلد اسمه عبر صرح علمي يتجاوز دوره السياسي والعسكري(السيوطي، 2003، ج1، ص323).

وكانت المدرسة الناصرية مخصصة لتدريس المذاهب الفقهية الأربعة، مما جعلها ساحة علمية ثرية تمكن الطلبة من الاطلاع على مختلف الاجتهادات الفقهية، وتسهم في تكوين ملكة فقهية مقارنة. وقد أشار المقريزي إلى أن هذه المدرسة "كانت من أعظم مدارس القاهرة شأنا، اجتمع فيها كبار الفقهاء والمدرسين، وصارت مقصدا للطلاب من سائر الأقاليم" (المواعظ والاعتبار، ج4، ص201).

إلى جانب قاعات التدريس، ضمت المدرسة الناصرية مكتبة وقفية زاخرة بكتب الفقه والحديث واللغة، الأمر الذي جعلها بيئة متكاملة تجمع بين المعلم والكتاب والطالب. وأوقف السلطان الناصر عليها أوقافا سخية تضمن استمرار نشاطها وتغطية نفقات المدرسين والطلاب (المقريزي، 1998، ج4، ص201). وأكد السيوطي في حسن المحاضرة أن الناصرية كانت من أبرز المدارس التي أدت دورا في تخريج علماء القرن الثامن للهجرة، وأسهمت في تكوين جيل من الفقهاء الذين تولوا مناصب التدريس والقضاء في مصر (السيوطي، 2003، ج1، ص322).

وبذلك شكلت المدرسة الناصرية أنموذجا للمدرسة المملوكية الكبرى، إذ اجتمع فيها الوقف والهيبة السلطانية وكثرة العلماء، مما جعلها إحدى الركائز الأساسية لازدهار الحياة العلمية في القاهرة المملوكية.

وتعد المدرسة الأشرفية من أبرز المدارس المملوكية في القاهرة، وقد أنشأها السلطان الأشرف برسباي (ت: 841هـ/1438م)، أحد سلاطين المماليك البرجية، الذي عرف باهتمامه بالعلماء ورعايته للعلم الشرعي. وجاءت هذه المدرسة لتجسد اهتمام السلطة المملوكية بتعزيز الشرعية الدينية عبر مؤسسات التعليم، وارتبطت بوقف ضخم خصصه السلطان لضمان استمرارية مواردها (السيوطي، 2003، ج1، ص322).

وذكر السيوطي أن المدرسة الأشرفية "كانت مقصدا لكبار العلماء والفقهاء والمحدثين"، وأنها أدت دورا محوريا في نشر الفقه والحديث في القرن التاسع للهجرة، إذ جلس على كراسيها عدد من أعلام الفقهاء الذين أسهموا في تخريج طبقة جديدة من العلماء (حسن المحاضرة، ج1، ص322). وأشار المقريزي إلى أن المدرسة لم تقتصر على التدريس فحسب، بل كانت ملحقة بخزانة كتب وقفية، مما جعلها بيئة تعليمية متكاملة تضم المنهج والكتاب والمعلم (المقريزي، 1998، ج4، ص201).

وقد شكلت المدرسة الأشرفية أنموذجا للمدرسة المملوكية المتأخرة، إذ اتسمت بثراء مواردها الوقفية، وانتظام دروسها، وحضورها العلمي في حياة القاهرة. وكانت مظهرا من مظاهر رعاية السلاطين للعلم، وأداة لإبراز وجاهتهم السياسية والدينية في المجتمع. وبفضل ذلك استمرت المدرسة الأشرفية في أداء رسالتها التعليمية بعد وفاة مؤسسها، وأسهمت في ترسيخ مكانة القاهرة كعاصمة للعلم والفقه في العالم الإسلامي الوسيط.

وتعد المدرسة الجقمقية من أبرز معالم الحياة العلمية في دمشق خلال العصر المملوكي، وقد أنشأها الأمير سيف الدين جقمق قبل أن يتولى السلطنة لاحقا (ت. 857هـ/1453م). ومثلت هذه المدرسة أنموذجا واضحا لاهتمام الأمراء المماليك بالعلم والعلماء، إذ سعوا ببنائها إلى إبراز مكانتهم السياسية والاجتماعية، وربط أسمائهم بالمعرفة والشرع.

ووصفها النعيمي في كتابه الدارس في تاريخ المدارس بأنها "من أشهر مدارس دمشق وأحسنها بناء وأوسعها نفعا"، وذكر أنها أوقف عليها موارد مالية واسعة مكنت من استمرار نشاطها التعليمي لسنوات

طويلة (النعيمي، 1990، ج1، ص112). وقد شملت الجقمقية قاعات للتدريس، وأماكن لسكن الطلاب، فضلا عن مكتبة ملحقة بخزانة كتب، مما جعلها مؤسسة علمية متكاملة.

وأشار المقريزي إلى أن المدرسة الجقمقية كانت من المدارس التي ساعدت على ازدهار الحركة الفقهية واللغوية في دمشق، إذ عين فيها كبار العلماء للتدريس، مما جعلها مقصدا رئيسا للطلاب من مختلف أنحاء الشام (المقريزي، 1998، ج4، ص202).

وقد أظهرت المدرسة الجقمقية مدى ارتباط الوقف بالتعليم؛ إذ لم تكن مجرد مبنى للتدريس، بل مؤسسة مدعومة بأوقاف ثابتة ضمنت استمرارها حتى بعد وفاة مؤسسها. مما يعكس النمط العام للمؤسسات التعليمية في العصر المملوكي، إذ لا ينفصل الجانب العمراني عن الجانب الوقفي والإداري.

وبفضل هذه العوامل، أسهمت المدرسة الجقمقية في تخريج جيل من العلماء والفقهاء الذين أثروا الحياة العلمية بدمشق، وكانت شاهدا على عمق التداخل بين السياسة والعلم في العصر المملوكي.

وحوت المدارس المملوكية مناهج متنوعة، كان أساسها العلوم الشرعية (الفقه، والحديث، والتفسير، والعقيدة)، فضلا عن علوم اللغة والبلاغة، وأحيانا الرياضيات والفلك. وذكر السخاوي أن طلبة المدارس كانوا يتدرجون من حفظ المتون إلى تلقي الشروح، ثم يطلبون الإجازة العلمية من شيوخهم (الضوء اللامع، ج5، ص214). أما ابن خلدون فقد أشار إلى أن هذا النمط من التعليم أدى إلى "تكديس المختصرات والشروح"، وهو ما ميز الحياة العلمية في ذلك العصر (ابن خلدون، 2004، ص235).

هذه المدارس لم تكن مجرد أماكن للتعليم، بل مؤسسات حضارية ذات بعد سياسي واجتماعي؛ إذ أظهرت رعاية السلاطين للعلم، ورسخت شرعيتهم، وأسهمت في تخريج أجيال من العلماء الذين تولوا التدريس والقضاء والفتوى.

المبحث الثالث: المكتبات العلمية والوقفية

أولا: المكتبات العلمية وتأسيسها

لم تكن النهضة العلمية في العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م) مقتصرة على نشاط العلماء في التدريس والتأليف، بل ارتبطت أيضا بوجود مكتبات علمية عامرة أنشئت في إطار المؤسسات التعليمية والمدارس النظامية. فقد مثلت هذه المكتبات فضاء للمعرفة، إذ وفرت الكتب والمراجع الأساسية التي اعتمد عليها العلماء والطلاب، وأسهمت في حفظ التراث وتداوله بين الأجيال.

وشكلت المكتبات العلمية والوقفية في العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م) جزءا لا يتجزأ من البنية التعليمية والمعرفية. فقد ارتبطت بالمدارس الكبرى، والزوايا، والجامعات الإسلامية (مثل: الأزهر، والجامع الأموي)، وكانت بمثابة خزائن للمعرفة تحفظ التراث وتيسر عملية التعليم. وقد اعتمدت

هذه المكتبات على نظام الوقف الذي ضمن لها التمويل المستمر، فحافظت على دورها لعقود طويلة على الرغم من التحولات السياسية (المقريزي، 1998، ج3، ص55؛ جازع، 1999، ص44).

ولم يقتصر دورها على الجانب التعليمي، بل تجاوزته لتكون مراكز ثقافية وحلقات وصل بين العلماء والطلاب والمهتمين بالعلم. ويؤكد أن المكتبات الوقفية في القاهرة ودمشق كانت "سببا في دوام شعلة العلم متقدة" (المقريزي ،المواعظ والاعتبار، ج3، ص55). وأشار ابن فضل الله العمري إلى أن السلاطين والأمراء أوقفوا على هذه المكتبات موارد ضخمة "ليصرف ريعها في شراء الكتب وتجليدها وصيانتها" (مسالك الأبصار، ج6، ص. 214).

وأضاف السيوطي في حسن المحاضرة أن القاهرة وحدها كانت تعج بعشرات المكتبات الملحقة بالمدارس والزوايا، وأنها مثلت ركائز أساسية لنهضة العلوم في القرن التاسع للهجرة (ج1، ص 322). أما السخاوي فقد نوه إلى أن كثيرا من العلماء جعلوا مكتباتهم الخاصة وقفا بعد وفاتهم ليستفيد منها طلبة العلم (الضوء اللامع، ج5، ص214).

ومن ثم فإن نظام الأوقاف كان هو الأساس الذي ضمن بقاء هذه المكتبات واستمرارها، إذ خصص السلاطين والأمراء موارد مالية ضخمة لتأسيسها وتزويدها وصيانتها، مما منحها استمرارية وفاعلية في الحركة العلمية عبر قرون.

وشكلت المكتبات الملحقة بالمدارس النظامية أحد أهم مكونات البنية التعليمية في العصر المملوكي؛ فهي ليست "مخازن كتب" فحسب، بل مؤسسات معرفية تتكامل مع الدرس والحلقة والإجازة، وتعمل على وفق تنظيم وقفي يضمن لها التمويل والاستمرار. وقد انتشر هذا الطراز في الحواضر، ولاسيما بالقاهرة ودمشق، حيث وقفت الخزائن للمدارس الكبرى وصرفت عليها رواتب للحجاب والنظار والنساخ، وتيسر فيها المطالعة والنسخ تحت إشراف إداري وعلمي (المقريزي، 1998، ج3، ص55؛ القلقشندي، 1987، ج1، ص23).

وتعد مكتبة المدرسة الظاهرية أوضح مثال على المكتبات المدرسية الموقوفة في الشام. فقد أنشأ السلطان الظاهر بيبرس المدرسة سنة 676هـ/1277م، وجعل لها خزانة كتب "عظيمة تعرف بالظاهرية"، تضم نفائس المصنفات في الفقه والحديث واللغة والعلوم العقلية، مع ترتيبات وقفية لتزويدها وصيانتها (النعيمي، 1990، ج2، ص6). وأكد المقريزي أن الظاهرية صارت "من أعظم خزائن الكتب في الشام" لما أوقف عليها من كتب نفيسة وريع مستمر للإنفاق على ترتيبها وخدمتها (المقريزي، 1998، ج4، ص274). لقد ارتبطت الخزانة هنا وظيفيا بالمدرسة: تهيئ للمدرس مادته، وللطلبة مصادرهم، وتوفر فضاء للقراءة والسماع وتقييد الفوائد، فتتغذى الحلقة من الخزانة وتغذيها بالتملكات والوقفيات والإلحاقات.

وعلى المنوال ذاته، شهدت القاهرة مكتبات ملحقة بمدارسها الكبرى؛ فالمدرسة الناصرية التي أنشأها السلطان الناصر محمد بن قلاوون ضمت خزانة كتب موقوفة، وضعت لها ولاية ونظر وضوابط انتفاع،

وكانت مقصدا لطلبة الفقه والحديث واللغة ممن ينتسبون إلى حلقاتها (المقريزي، 1998، ج4، ص201). إن اقتران المدرسة بالخزانة جعل من المؤسستين "جسما واحدا": المنبر التعليمي (الكرسي والحلقة) والموارد المعرفية (الكتب والفهارس)، مما رفع من جودة الدرس وسرع دوران المعرفة.

وتستند هذه المكتبات إلى صكوك الوقف التي تنظم مواردها البشرية والمالية: راتب الناظر والخازن والوراق، ونفقات شراء الكتب وتجليدها وإصلاحها، وصيانة القاعات والأرفف. وميزة الوقف أنه يضمن دخلا دوريا من الأعيان الموقوفة (عقارات وأراضي وزوايا)، فيجعل الخزانة بمنأى عن تقلبات بيت المال، ويكفل استمرارية خدماتها (القلقشندي، 1987، ج1، ص23؛ المقريزي، 1998، ج3، ص55). لذا نرى الظاهرية، مثلا، تحافظ على مكانتها وعطائها العلمي قرونا بفضل هذا النسق التمويلي الوقفي (النعيمي، 1990، ج2، ص6).

وأشارت مصادر العصر إلى أن الانتفاع بالكتب كان منظما: تفتح الخزائن لأهل المدرسة والمنتسبين إليها، وتتاح المطالعة والنسخ تحت رقابة الخازن والناظر؛ وكثيرا ما ينص في الوقفيات على منع بيع الكتب أو إخراجها إلا بإذن صريح، صونا للوقف ولحقوق طلاب العلم (النعيمي، 1990، ج1، ص112). وتذكر التراجم أن علماء وكتابا أوقفوا مكتباتهم الخاصة على هذه الخزائن المدرسية، مما زاد من ثرائها وتنوع مقتنياتها (السخاوي، 1992، ج5، ص214). وهكذا عبرت المكتبات المدرسية عن "اقتصاد معرفة" مؤسسي تشترك فيه المدرسة والوقف والعلماء والطلبة.

ووفرت الخزائن المدرسية شروط البحث الجاد: مصادر أصلية حاضرة، أدوات ضبط وفهرسة، إمكانات نسخ وتعقيب، ومكانا للقراءة والسماع. وقد انعكس ذلك مباشرة على كثافة الإنتاج التأليفي (الشروح والحواشي والاختصارات) في الحواضر المملوكية، ولاسيما القاهرة ودمشق، إذ كانت الحلقة المدرسية تتغذى من الخزانة وتنتج نصوصا تعود فترفد بها الخزانة وقوفا وإلحاقا (الصفدي، 1998، ج3، ص141؛ ابن حجر العسقلاني، 1993، ج1، ص75).

إن المكتبات المرافقة للمدارس—وفي مقدمتها الظاهرية بدمشق والناصرية بالقاهرة—جسدت تزاوجا فريدا بين المؤسسة التعليمية والتجهيز المعرفي؛ فبفضل تمويلها الوقفي، وبنائها الإداري، وسياسات الانتفاع المنظمة، أمنت موارد ثابتة للدرس، ووفرت شروطا مثالية للبحث والنسخ والتأليف، وأسهمت في صنع "بيئة علمية منتجة" هي من أبرز سمات العصر المملوكي (المقريزي، 1998، ج3، ص55؛ القلقشندي، 1987، ج1، ص23).

والمكتبة الظاهرية بدمشق: أسسها السلطان الظاهر بيبرس سنة 676هـ/1277م، وضمت خزانة كتب نفيسة وصفها النعيمي بأنها "عظيمة" وتعرف باسم الظاهرية (النعيمي، 1990، ج2، ص6). كانت تحوي علوم الفقه والحديث واللغة، ووفر لها السلطان أوقافا سخية.

اما المكتبة الناصرية بالقاهرة: فأوقفها السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وجعلها مركزا لتدريس المذاهب الأربعة، مزودة بكتب الفقه والتفسير واللغة (المقريزي، 1998، ج4، ص201).

والمكتبة الأشرفية: بناها الأشرف برسباي، وأوقف عليها موارد مالية كبيرة، واشتهرت بتدريس الحديث والفقه (السيوطي، 2003، ج1، ص322).

هذه المكتبات لم تكن مجرد ملاحق للمدارس، بل مؤسسات معرفية ذات إدارة منظمة تشمل الخازن والناظر والنساخ (جيده، 2001، ص155).

ثانيا: خزائن الكتب في القاهرة ودمشق

لم تقتصر الحركة العلمية في العصر المملوكي على المكتبات الملحقة بالمدارس الكبرى، بل ظهرت خزائن كتب مستقلة، بعضها مرتبط بالمساجد والجامعات الكبرى، وبعضها أنشأه الحكام والعلماء ووقفوه لطلاب العلم. وقد أدت هذه الخزائن دورا بارزا في حفظ التراث وتيسير التعليم والبحث.

ويعد الجامع الأموي بدمشق من أبرز المراكز العلمية في العالم الإسلامي، ولم يكن مكانا للصلاة والعبادة فحسب، بل تحول في العصر المملوكي إلى صرح علمي متكامل بفضل ما ضمه من خزانة كتب عظيمة. فقد حوت هذه الخزانة مؤلفات في شتى فروع المعرفة؛ من الفقه والتفسير والحديث، إلى الطب والفلك والهندسة. وقد أشار عمر موسى باشا إلى أن هذه الخزانة كانت مقصدا للعلماء والطلاب، وأنها ضمت مؤلفات نادرة امتازت بها دمشق عن غيرها من المدن الإسلامية (باشا، 1972، ص211).

ووصفها أكرم العلبي بأنها كانت أشبه بـ"أكاديمية علمية" يجتمع فيها كبار الفقهاء والقراء والمفسرين، الذين اعتمدوا على ما تحويه الخزانة في التدريس والبحث، حتى غدت قلب النشاط الفكري في دمشق (خطط دمشق، العلبي، 1989، ص144). وذكر ابن كثير أن الجامع الأموي كان من أبرز أماكن التدريس في دمشق، يقصده العلماء من مختلف الأقطار (ابن كثير، 1988، ج13، ص333).

ولم تكن هذه الخزانة تدار بشكل عشوائي، بل اعتمدت على نظام إداري ومالي منظم مدعوم بالوقف. فقد نصت صكوك الأوقاف على تخصيص موارد لصيانة الكتب، وشراء الجديد منها، ودفع رواتب الخازن والنساخ. وأكد حمادة ماهر أن مكتبات المساجد الكبرى، مثل: الجامع الأموي، "كانت مؤسسات وقفية منظمة لها ناظر وخازن، وتصرف مواردها بدقة وفق شروط الواقفين" (ماهر، 1981، ص67). وهذا ينسجم مع ما ذكره القلقشندي عن الأوقاف التعليمية التي منحت المكتبات استقرارا واستمرارية (القلقشندي، 1987، ج1، ص23).

أما من حيث دورها في الحركة العلمية، فقد كانت خزانة الجامع الأموي مركزا لتخريج العلماء والمفسرين والفقهاء الذين أسهموا في إغناء الحياة العلمية بدمشق. وأشار سليمان أحمد علي إلى أن هذه الخزانة جعلت من دمشق مركزا فكريا يوازي القاهرة من حيث كثافة الإنتاج العلمي (علي، 2009،

ص233). ورأى محمد عناقرة أن المكتبات الوقفية العامة، مثل: خزانة الجامع الأموي، "مثلت نقلة نوعية في جعل المعرفة متاحة للجميع، وليست حكرا على طبقة محدودة" (عناقرة، 2010، ص311).

وهكذا، فقد جمعت خزانة الجامع الأموي بين التنوع المعرفي، والوقف المستدام، والانفتاح الاجتماعي، مما جعلها إحدى ركائز النهضة الفكرية المملوكية، ومؤسسة ثقافية حافظت على دورها لقرون طويلة.

اما المكتبة الصالحية فأنشأها السلطان الصالح نجم الدين أيوب قبل العصر المملوكي، لكنها بلغت أوج ازدهارها في عهد المماليك، إذ زودت بالكتب والمخطوطات على نفقة السلاطين. وذكر ابن إياس أن المدرسة الصالحية "كانت من أشهر المدارس في القاهرة، واحتوت على خزانة كتب عامرة" (ابن إياس، 1984، ج1، ص231). وقد أشار عاشور والرافعي إلى أن هذه المدرسة ظلت من أهم مراكز التعليم حتى نهاية العصر المملوكي، وأسهمت في تكوين عدد من القضاة والفقهاء (عاشور والرافعي، 1970، ص212).

ولم تقتصر الخزائن على ما أنشأه السلاطين، بل أسهم العلماء والأعيان في إغناء الحياة الفكرية عبر وقف مكتباتهم الخاصة. فقد أوقف القاضي بدر الدين بن جماعة مكتبته بعد وفاته، لتصبح وقفا عاما يستفيد منه طلاب العلم (السخاوي، 1992، ج5، ص214). وذكر ماهر حمادة أن عادة وقف المكتبات الخاصة كانت منتشرة في القاهرة ودمشق، إذ رأى أن "المكتبات الموقوفة شكلت العمود الفقري للمجتمع العلمي الإسلامي" (ماهر، 1981، ص67).

وتظهر دراسة خزائن الكتب في القاهرة ودمشق أنها مثلت دعامة أساسية للحياة العلمية في العصر المملوكي، سواء بخزانة الجامع الأموي التي عكست مكانة دمشق العلمية، أو خزانة المدرسة الصالحية التي عززت من دور القاهرة.

الخاتمة:

بعد استعراض النشاط العلمي في العصر المملوكي (648–923هـ/1250–1517م) من خلال محور العلماء والمدارس والمكتبات، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. شكل العلماء حجر الأساس في الحياة الفكرية، إذ جمعوا بين التدريس والإفتاء والقضاء والحسبة، مما جعلهم عناصر فاعلة في إدارة الشأن الديني والاجتماعي والاقتصادي.
2. لم يقتصر العالم على التدريس، بل انخرط في أدوار إصلاحية وقضائية واجتماعية، مما أكسبه صفة القيادة العلمية والمجتمعية معا، ورسخ مكانته كمرجع في قضايا الأمة.
3. جسدت الكراسي التدريسية في المدارس الكبرى (الظاهرية بدمشق، والناصرية بالقاهرة) اعترافا رسميا برأسمال العالم المعرفي، وأصبحت رمزا للوجاهة العلمية والاجتماعية.
4. مثل نظام الأوقاف الدعامة الأساسية للحياة العلمية، إذ ضمن التمويل المستدام للمدارس والمكتبات، وحافظ على استقلال العلماء نسبيا عن تقلبات السياسة والاقتصاد.
5. استند المماليك إلى العلماء لإضفاء الشرعية على حكمهم بالفتوى والخطبة، في حين استثمر العلماء هذا القرب لتحقيق الإصلاح الاجتماعي، والتخفيف عن الرعية في أوقات الأزمات.
6. امتازت القاهرة ودمشق بكثرة المدارس الكبرى التي أسسها السلاطين والأمراء، مثل: الناصرية والأشرفية والجقمقية، وقد مثلت مراكز إشعاع معرفي أنتجت أجيالا من العلماء والفقهاء.
7. ارتبطت المدارس بخزائن كتب زاخرة (الظاهرية، والناصرية، والأشرفية)، ووجدت خزائن مستقلة مثل: خزانة الجامع الأموي بدمشق وخزانة المدرسة الصالحية بالقاهرة، مما جعل المكتبات جزءا لا يتجزأ من البنية العلمية.
8. أدى العلماء والأعيان دورا مهما بوقف مكتباتهم الخاصة بعد وفاتهم (مثل: مكتبة بدر الدين بن جماعة)، مما أسهم في إغناء الحياة العلمية وتوسيع قاعدة الاستفادة من الكتب.
9. أسهمت هذه المؤسسات التعليمية والوقفية في حفظ التراث ونقله للأجيال المتعاقبة، ووفرت بيئة خصبة للإنتاج العلمي في شتى مجالات المعرفة الشرعية والعقلية والطبيعية.
10. أثبتت الدراسة أن العصر المملوكي لم يكن عصرا عسكريا فحسب، بل كان مرحلة مفصلية في تاريخ الفكر الإسلامي، إذ جعل من القاهرة ودمشق مركزين علميين بارزين في المشرق الإسلامي، وربط بين الماضي العباسي والنهضة العثمانية اللاحقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. ابن إياس، محمد بن أحمد (ت 930هـ/1524م) .بدائع الزهور في وقائع الدهور (ج1–2). (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م).
2. ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (ت 874هـ/1469م) .النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج1–6). (القاهرة: دار الكتب، 1963–1972م).
3. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ/1449م) .الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (ج1–2). (بيروت: دار الجيل/دار الكتب العلمية، 1993/2002م).
4. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1406م) .المقدمة) .بيروت: دار الفكر، 2004م)
5. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت 774هـ/1373م) .البداية والنهاية (ج13). (بيروت: دار الفكر، 1998م).
6. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748هـ/1348م) .تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (ج52). (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2003م).
7. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1497م) .الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (ج5). (بيروت: دار الجيل، 1992م).
8. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ/1505م) .حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (ج1–3). (القاهرة: دار الكتب، 2004م).
9. الصفدي، صلاح الدين خليل (ت 764هـ/1363م) .الوافي بالوفيات (ج3). (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م).
10. القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م) .صبح الأعشى في صناعة الإنشا (ج1). (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م).
11. المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1442م) .المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ج3–4). (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998م).
12. النعيمي، عبد القادر (ت 927هـ/1521م) .الدارس في تاريخ المدارس (ج1–2). (دمشق: دار الكتب العلمية، 1990م).

ثانيا: المراجع

1. أحمد، عبد الرحيم .(1990) .الحياة الفكرية في مصر في عصر سلاطين المماليك .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
2. إسماعيل، حسن .(1979) .الأوقاف في مصر في عصر المماليك .القاهرة: دار الفكر العربي.
3. الجندي، عبد المنعم .(1980) .التربية والتعليم في مصر المملوكية .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
4. الحجي، حياة .(2007) .أضواء على التعليم في سلطنة المماليك .بيروت: دار النفائس.
5. الحزوري، حسام الدين عباس .(2011) .الحركة الفكرية ومراكزها في دمشق في عصر المماليك البحرية (648–784هـ/1250–1383م) .دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

6. سالم، عبد العزيز .(1980) .الحياة العلمية في مصر والشام في العصرين الأيوبي والمملوكي .الإسكندرية: منشأة المعارف.

7. عفيفي، محمود .(1993) .دور الأزهر في الحياة العلمية والفكرية في مصر المملوكية .القاهرة: دار الفكر.

8. علي، سليمان أحمد .(2009) .تاريخ العصر المملوكي في مصر والشام .دمشق: منشورات جامعة دمشق.

9. عناقرة، محمد .(2010) .المدارس في عصر دولة المماليك (648–923هـ) .القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

10. عنان، محمد عبد الله .(1997) .مصر الإسلامية وتاريخها في عصر المماليك .القاهرة: مكتبة الخانجي.

11. ماهر، حمادة محمد .(1981) .المكتبات في الإسلام .بيروت: مؤسسة الرسالة.

List of sources and references:

First: Primary Sources

1. Ibn Iyas, Muhammad ibn Ahmad (d. 1524). Bada'i al-Zuhur fi Waqa'i al-Duhur (Vols. 1–2). Cairo: Egyptian General Book Organization, 1984.
2. Ibn Taghribirdi, Jamal al-Din Yusuf (d. 1469). Al-Nujum al-Zahira fi Muluk Misr wa al-Qahira (Vols. 1–6). Cairo: Dar al-Kutub, 1963–1972.
3. Ibn Hajar al-'Asqalani, Ahmad ibn Ali (d. 1449). Al-Durar al-Kamina fi A'yan al-Mi'a al-Thamina (Vols. 1–2). Beirut: Dar al-Jil / Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1993/2002.
4. Ibn Khaldun, 'Abd al-Rahman ibn Muhammad (d. 1406). Al-Muqaddimah. Beirut: Dar al-Fikr, 2004.
5. Ibn Kathir, Isma'il ibn 'Umar (d. 1373). Al-Bidaya wa al-Nihaya (Vol. 13). Beirut: Dar al-Fikr, 1998.
6. Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad (d. 1348). Tarikh al-Islam wa Wafayat al-Mashahir wa al-A'lam (Vol. 52). Beirut: Mu'assasat al-Risala, 2003.
7. Al-Sakhawi, Shams al-Din Muhammad ibn 'Abd al-Rahman (d. 1497). Al-Daw' al-Lami' li-Ahl al-Qarn al-Tasi' (Vol. 5). Beirut: Dar al-Jil, 1992.
8. Al-Suyuti, Jalal al-Din 'Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (d. 1505). Husn al-Muhadara fi Akhbar Misr wa al-Qahira (Vols. 1–3). Cairo: Dar al-Kutub, 2004.
9. Al-Safadi, Salah al-Din Khalil (d. 1363). Al-Wafi bi al-Wafayat (Vol. 3). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1998.
10. Al-Qalqashandi, Ahmad ibn Ali (d. 1418). Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha (Vol. 1). Cairo: Egyptian General Book Organization, 1987.
11. Al-Maqrizi, Taqi al-Din Ahmad ibn Ali (d. 1442). Al-Mawa'iz wa al-I'tibar bi Dhikr al-Khitat wa al-Athar (Vols. 3–4). Cairo: Madbuli Library, 1998.
12. Al-Nu'aymi, 'Abd al-Qadir (d. 1521). Al-Daris fi Tarikh al-Madaris (Vols. 1–2). Damascus: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1990.

Second: Secondary References

1. Ahmad, 'Abd al-Rahim. (1990). Intellectual Life in Egypt during the Mamluk Sultans Era. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
2. Ismail, Hassan. (1979). Endowments in Egypt during the Mamluk Era. Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi.
3. Al-Jundi, 'Abd al-Mun'im. (1980). Education and Schooling in Mamluk Egypt. Cairo: Anglo-Egyptian Library.
4. Al-Hajji, Hayat. (2007). Lights on Education in the Mamluk Sultanate. Beirut: Dar al-Nafa'is.
5. Al-Hazouri, Husam al-Din Abbas. (2011). The Intellectual Movement and Its Centers in Damascus during the Bahri Mamluk Period (648–784 AH / 1250–1383 CE). Damascus: Syrian General Organization for Books.
6. Salim, 'Abd al-'Aziz. (1980). Scientific Life in Egypt and the Levant during the Ayyubid and Mamluk Eras. Alexandria: Mansha'at al-Ma'arif.
7. 'Afifi, Mahmoud. (1993). The Role of Al-Azhar in the Scientific and Intellectual Life of Mamluk Egypt. Cairo: Dar al-Fikr.
8. 'Ali, Sulayman Ahmad. (2009). History of the Mamluk Era in Egypt and the Levant. Damascus: University of Damascus Publications.

9. ‘Anaqrah, Muhammad. (2010). Schools in the Mamluk State (648–923 AH). Cairo: Supreme Council of Culture.

10. ‘Anan, Muhammad ‘Abd Allah. (1997). Islamic Egypt and Its History during the Mamluk Era. Cairo: Al-Khanji Library.

11. Maher, Hamada Muhammad. (1981). Libraries in Islam. Beirut: Mu’assasat al-Risala.